

آليات الحوكمة الرشيدة للحد من الفساد في مؤسسات التعليم العالي

Mechanisms of good governance to reduce corruption in higher education institutions

م.م. ثابت حسان ثابت
قسم الرقابة والتدقيق الداخلي
جامعة نينوى / الموصل - العراق

م.م. أنس إحسان شاكر
قسم الإدارة القانونية
الجامعة التقنية الوسطى / بغداد - العراق

الملخص :

تعد مؤسسات التعليم العالي من أعمدة النهوض بالمجتمع وعليه فإن تطبيق آليات الحوكمة الرشيدة بشكل كفوء وفعال من شأنه أن يجدد من الفساد الإداري والمالي و يساعد في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة للقضاء على الفقر وإيجاد فرص عمل متجددة والنهوض بالواقع الحالي، إذ تهدف الحوكمة الرشيدة الى تحسين ممارسة عملية اتخاذ القرار والقيادة داخل المؤسسة التعليمية بأسلوب من شأنه إتاحة الفرصة أمام أصحاب المصلحة الأساسيين للمشاركة الكاملة في صنع القرار.

يهدف البحث الى تحديد مفهوم الحوكمة الرشيدة و أهم آلياتها وتحديد أهم الفرص والمعوقات التي تواجهها في المؤسسات التعليمية وسبل تفعيلها بأسلوب كفوء لغرض الحصول على مؤسسات تعليمية ذات هيكلية تنظيمية خالية من الفساد.

لقد اعتمد الباحثان في صياغة البحث على المنهج الوصفي من خلال الرجوع الى المصادر ذات العلاقة للأدبيات القانونية والإدارية للحكومة الرشيدة وعلاقتها بالمؤسسات التعليمية بالإضافة الى تحليل عدد من التجارب الدولية والإقليمية.

توصل الباحثان الى عدة نتائج كان من أهمها أن تبني مفهوم الحوكمة الرشيدة في مؤسسات التعليم العالي العراقية يعد أمراً ضرورياً لمواجهة حالات الفساد الإداري والمالي، ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير الجودة في مجال القياس والإفصاح، وإعداد الخطط الإدارية ومشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار، فضلاً عن تخفيض عمليات التداول الداخلي للمعلومات ودعم المكاتب الاستشارية القانونية.

ولقد أوصى الباحثان بضرورة تشكيل لجنة عمل مستقلة للحكومة، والتي يجب أن تتكون من الخبراء والمختصين من الأكاديميين والمهنيين وممثلين عن القطاعين العام

والخاص في العراق، بهدف زيادة مستوى ثقافة الحوكمة الرشيدة و ترسيخها في العراق، والعمل جدياً للتحويل بشكل كامل الى تطبيق آليات الحوكمة الرشيدة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرشيدة، المؤسسات التعليمية، الفساد الإداري و المالي، التعليم العالي

المقدمة :

إن الحوكمة من المواضيع الهامة في كافة الادارات والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية المحلية منها والاقليمية والدولية العامة والخاصة، بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997، وأزمة شركة (Enron)) والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك أزمة شركة (WorldCom) الأمريكية للاتصالات عام 2002.

ترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة الى دور المدققين وتأكيدهم على صحة البيانات المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية مختلفة عن الواقع والحقيقة، بالإضافة الى ذلك فإن من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها الى الممارسة السليمة في الرقابة والاشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هيكل التمويل وعدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، يضاف الي ذلك نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الافصاح المناسب بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة.

لقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الاسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة عدم صحة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية للشركات المختلفة والمصادق عليها من قبل المدققين الخارجيين، في ضوء ذلك يمكن القول أنه من الاسباب الهامة لانهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية بالإضافة الى نقص الافصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الاثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها الا وهي جودتها.

نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الاساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الامر علي ذلك وحسب بل قامت

الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، وفيما بعد التزمت اغلب الدول بتطبيق هذا المفهوم لما يحقق من منافع ومزايا على مستوى كافة الأصعدة سواء كانت قانونية او اقتصادية او مالية وحتى ادارية وذلك بهدف حماية أصحاب المصالح والحد من الفساد الاداري والمالي.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1. مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في قياس أثر تطبيق آليات الحوكمة الرشيدة للحد من الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي

2. أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في أنه محاولة لمحاكاة تطبيق آليات الحوكمة الرشيدة والتعرف على أثارها الإيجابية و محدداتها السلبية في مؤسسات التعليم العالي العراقية .

3. أهداف البحث :

يهدف البحث الى تحديد مفهوم الحوكمة الرشيدة و أهم آلياتها و تحديد أهم الفرص والمعوقات التي تواجهها في المؤسسات التعليمية وسبل تفعيلها بأسلوب كفوء لغرض الحصول على مؤسسات تعليمية ذات هيكلية تنظيمية خالية من الفساد.

4. فرضية البحث :

ينبع البحث من فرضية أساسية مفادها « إن تطبيق آليات الحوكمة الرشيدة بشكل كفوء من شأنه أن يجد من الفساد الإداري و المالي في المؤسسات التعليمية العراقية »

5. منهج البحث :

لقد اعتمد الباحثان في صياغة البحث على المنهج الوصفي من خلال الرجوع الى المصادر ذات العلاقة للأدبيات القانونية و الإدارية للحوكمة الرشيدة وعلاقتها بالمؤسسات التعليمية بالإضافة الى تحليل عدد من التجارب الدولية و الإقليمية.

المبحث الثاني : ماهية الحوكمة

1. تعريف الحوكمة :

نظراً لتزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة الرشيدة فقد تناول العديد من المنظمات الدولية والمعاهد والهيئات هذا المفهوم، ومنها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) التي عرفت الحوكمة بأنها «مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة أسهمها ومجموعة أصحاب المصالح، ويتم تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة

والوسائل التي تحقق تلك الأهداف ومراقبة الأداء» (11: 2004، OECD)، في حين عرف معهد المدققين الداخليين IIA الحوكمة على أنها «العمليات التي تتم من خلالها الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها ومراقبتها وتأكيد كفاية الضوابط الرقابية لإنجاز أهداف الشركة والمحافظة على قيمتها من خلال الحوكمة» (5:2004، IIA)، وتشمل الحوكمة العلاقات بين المصالح المختلفة والأهداف وإدارة الشركة، كما ان النقطة الأهم في الحوكمة هي ضمان المساءلة من خلال آليات تحاول التقليل أو القضاء على العقبات الإدارية وزيادة ثقة الجمهور في إدارة الشركات و بالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية .

يمكن اعتبار الحوكمة الرشيدة بأنها مزيج من مختلف الشرائح، أي أنها توليفة من إدارة الرشيدة للسوق والحكم الصائب لأصحاب الملكية والرقابة الداخلية بالإضافة الى النظام المالي المستقر (14 : 2006، Schmidt & Brauer)، ويشير مصطلح الحوكمة إلى الخصائص الأتية (حماد، 2007 : 36):

- * الانضباط : أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح .
- * الشفافية : أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث .
- * الاستقلالية : أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل .
- * المساءلة : أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .
- * المسؤولية : أي وجود مسئولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة .
- * العدالة : أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة .
- * المسؤولية الاجتماعية : أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جديد .

فقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة الرشيدة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فالتجته إلى أسواق المال وساعد على ذلك ما شهدته العالم من تحرير للأسواق المالية فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود

بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالى بعد ذلك الأزمات ولعل من أبرزها أزمة شركتي Enron للطاقة و WorldCom للاتصالات في الولايات المتحدة في عام 2001 وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة (كورتل، 2009 : 3).

ومن المعلوم بأن العراق من أول البلدان الرائدة و منذ أقدم العصور في مجال إصدار التشريعات ولعل مسألة حمورابي خير دليل على ذلك، إن تطبيق الحوكمة في العراق يعد وسيلة ناجحة لأجراء إصلاحات شاملة وقد يكون من المناسب تكثيف الجهود باتجاه تطوير التشريعات بما يضمن مواكبة التطورات الحاصلة وبما يصب في المحصلة النهائية باتجاه الحفاظ على ممتلكات وموارد وتطويرها واستخدامها بالشكل الأمثل فضلاً عن تفعيل دور المؤسسات الرقابية، إذ أن من أبرز مهام هذه التشكيلات هو الحفاظ على الممتلكات العامة وبالتالي فان تفعيل دورها ودعمها وضمان استقلاليتها ومهنتتها يعني التطور باتجاه الحفاظ على المال العام وتنميته، كما لا يفوتنا في هذا المجال التأكيد على دور المجتمع المدني والإعلامي في الرقابة إذ أن الارتقاء بثقافة المجتمع يجعل منه خير رقيب على المال العام .

أن نظام الحوكمة بما يمثله من قوانين وتعليقات وأسس يمثل في حقيقته توجهاً إصلاحياً يوفر أساساً ثابتاً وثقة كاملة للمتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة بحيث يوفر هذا الأساس ضماناً للجدوى الاقتصادية المستهدفة من تعاملاتهم المختلفة.

2. أهداف ومزايا الحوكمة الرشيدة :

لو لم تكن للحوكمة الرشيدة من الأهداف و المزايا التي تدعمها، لما سعت معظم الوحدات الاقتصادية بل والدول الى تطبيقها ووضع التشريعات المختلفة اللازمة لها . ولقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن هذه الأهداف والمزايا منها المنافع أو الدوافع أو البواعث ولكنها جميعاً تدخل ضمن الأهداف والمزايا والتي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية (مولود، 2011 : 28) :

1. تحسين القدرة التنافسية للشركات وزيادة قيمتها .
2. فرض الرقابة الفعالة على اداء الشركات ودعم المساءلة المحاسبية بها .
3. ضمان مراجعه الاداء التشغيلي والمالي والنقدي للشركة .
4. تقويم اداء الادارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها .
5. تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها .
6. تعظيم ارباح الشركة .

7. زيادة ثقة المستثمرين في اسواق المال.
8. الحصول على التمويل المناسب والتنبوء بالمخاطر المتوقعة.
9. تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد .
10. مراعاة مصالح الاطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم

3. محددات الحوكمة الرشيدة

ينظر في بعض الاحيان على ان هذه المحددات قيود على الحوكمة الرشيدة، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيقها، اذ يمكن تقسيم هذه المحددات الى محددات داخلية ومحددات خارجية وكالاتي :

أ- المحددات الداخلية للحوكمة الرشيدة

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة (ريجاوي، 2008: 100). إذ يؤدي حملة الأسهم دوراً مهماً في مراقبة أداء المصارف، وذلك من خلال إمكانياتهم في التأثير في تحديد توجهات الشركة. في حين يبرز دور مجلس الإدارة في وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف الشركة (عياري وخوالد، 2012: 9).

ب- المحددات الخارجية للحوكمة الرشيدة

تشمل المحددات الخارجية للحوكمة الرشيدة القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة الذي تعمل من خلاله الشركات والمصارف وقد تختلف من دولة إلى أخرى والتي تشمل (أبو حام، 2009: 29):

* القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قانون الشركات وقانون المصارف، وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس ومنع الاحتكار.

* توفير التمويل اللازم للشركة من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة.

* كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة والبنك المركزي) في إحكام الرقابة على الشركات والمصارف، وذلك من خلال التحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم الالتزام.

* دور الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، فضلاً عن الشركات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين الفائدة الاجتماعية والعائد الخاص.

إلى جانب ما سبق ذكره يجب علينا الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية التي تعمل في ظلها الشركات العاملة في إقليم كوردستان، فضلاً عن ضرورة إشاعة ما نسميه (ثقافة الحوكمة) والتي تسعى إلى تحقيق اقتناع الإدارة العليا في الشركات بأن هناك حاجة إلى المزيد من الإفصاح والشفافية وأن هناك رقابة على الإدارة تحد من ممارستها السلبية تجاه أصحاب المصالح في الشركة.

4. المبادرات الدولية في تعزيز الحوكمة الرشيدة :

إن فشل نظام الحوكمة الرشيدة يعني فشل الشركة بشكل كامل بما تحويه من تنظيم و سوق وأصحاب مصلحة و جمهور و نظام رقابة داخلية، والذي يساهم الى حد كبير في زعزعة ثقة العملاء وزعزعة الاقتصاد العام بشكل كامل، ولذلك جاءت المبادرات الدولية لتعزيز الحوكمة من خلال إستراتيجيات معدلة يمكن من خلالها تكوين نظام أفضل وأكثر جودة للحوكمة .

حيث أبرزت الأزمات العالمية أهمية الحوكمة الرشيدة للشركات بشكل عام في سبيل بقائها و عملها بشكل جيد، ولقد أكد تقرير مجموعة كبار المشرفين***SSGR بأن الشركات المالية التي نتجت من الأزمة المالية لديها صفات افضل من غيرها تتمثل بكونها غنية بالمعلومات المالية وذات استجابة جيدة في قياس المخاطر وإعداد التقارير والممارسات الإدارية، كما انها قدمت مزيج من التحليل النوعي والكمي على مستوى عال من المعرفة والخبرة والاتصال، متمسكة لإدارة الظروف المستجدة، مما مكّن الشركة من الاستجابة بفعالية للفرص والمخاطر الناشئة (16 : 2008، SSG).

وبعد الاطلاع على الدروس المستخلصة من الأزمة المالية، قام العديد من صناع السياسة المالية بإعادة النظر في الإطار العام للحوكمة الرشيدة و إصدار توجيهات بهدف معالجة الثغرات وتعزيز الحوكمة، حيث لاحظ الفريق التوجيهي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD *** والذي فحص أسباب فشل الحوكمة الرشيدة، ان

هنالك نقاط ضعف تكمن في إدارة المخاطر وممارسات مجلس الإدارة والتي لعبت دورا كبيرا و هاما في زعزعة أركان الحوكمة الرشيدة في الشركات، ولذلك فإن مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة في عام 2004 وفرت أساساً جيداً وحلولاً منطقية لنقاط الضعف الرئيسية التي تم إعادة النظر فيها، ورأى الفريق أن التحدي الأكثر صعوبة هو تشجيع ودعم تنفيذ المعايير الدولية والوطنية المتفق عليها بما في ذلك مبادئ OECD للحوكمة الرشيدة (20-32 : 2004، OECD) .

وتجدر الإشارة الى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS قامت بإعادة صياغة توجيهاتها للحوكمة الرشيدة لعام 2006 وذلك لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة (2006، BCBS 22 :-36)، و قام مجلس الاستقرار المالي 1 (FSB) في تقريره المرحلي لوزراء مجموعة العشرين 2G20 بتقديم توصيات تتعلق أيضا بالجوانب الخاصة بالحوكمة الرشيدة في الشركات المالية (78، 2013، FSB) .

5. المتطلبات الفعالة لبناء حوكمة رشيدة في الشركات المالية والمصرفية

تختلف المتطلبات لبناء الحوكمة الرشيدة الفعالة طبقا لحجم الشركة و تعقيدها وهيكلتها و خلفيتها التشريعية، وينبغي للشركات التي تسعى لإقامة حوكمة رشيدة باختبار استراتيجيات الحوكمة باستمرار لتلبية الظروف المتغيرة، ولذلك لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار عند بناء نظام للحوكمة الرشيدة في أي شركة للمتطلبات التالية (APSC، 2007 : 5 :

• مدى قوة القيادة والثقافة المؤسسية والاتصالات

تعد القيادة القوية في الشركة أمر بالغ الأهمية، إذ تعتمد العديد من الشركات على قيادة كبار المسؤولين التنفيذيين ودعمهم واعتبارهم عامل حاسم للنجاح، ولذلك فإن نمذجة سلوكيات الحوكمة الرشيدة يدل على التزام الشركة بتحقيق أهداف الحوكمة الرشيدة، كما أن قوة الإدارة يجب أن لا تمنع من إعطاء الفرصة للموظفين الاعتياديين والذين هم العناصر الرئيسية في الشركة بالإدلاء بأرائهم كونهم مشاركين نشطين في إدارة الشركة وبالتالي فإن تعزيز تبادل الرسائل ما بين الإدارة العليا و الموظفين سيؤدي الى تقوية عرى القيادة للشركة ككل، بالإضافة الى ذلك فإن نبرة الإدارة العليا المتشعبة بأراء الموظفين الاعتياديين من

1 مجلس الاستقرار المالي هي هيئة دولية تراقب وتقدم توصيات بشأن النظام المالي العالمي، أنشئت بعد قمة مجموعة العشرين في لندن عام 2009 خلفا لمنتدى الاستقرار المالي، ويضم المجلس كل الاقتصادات الكبرى لمجموعة العشرين وأعضاء منتدى الاستقرار المالي والمفوضية الأوروبية، ويقع مقرها في بازل، سويسرا .

2 مجموعة العشرينه منتدى تأسس سنة 1999 بسبب الأزمات المالية فيالتسعينات. يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضاً يمثل أكثر من 90 بالمئة منالناتج العالمي الخام.

الممكن أن تؤثر بشدة على نظام الحوكمة الرشيدة في الشركة المالية أو المصرفية (ANAO، 15 : 2003)، (12 : 2001، APSC)، (7 : 2007، APSC) .

• مدى ملائمة هيكلية لجنة الحوكمة الرشيدة

تستخدم جميع الشركات لجان لدعم الإدارة في صنع القرار و الحوكمة الرشيدة، بعض هذه اللجان ذات صيغة إلزامية (لجنة التدقيق و لجنة السلامة المهنية) والبعض الآخر ذات طابع استشاري فقط، حيث أن هيكل اللجنة المختصة في أي شركة يعتمد على حجمها واتساع وظائفها وتعقد مسؤولياتها وطبيعة أعمالها والمخاطر التي قد تواجهها، وأحيانا يخلق عمل اللجان إرباكاً فيما يتعلق بقضايا المساءلة، ولذلك ينبغي ان يكون دور اللجنة هو لتقديم المشورة للإدارة أو للقيام بدور معين و اتخاذ قرارات بشأن قضايا محددة، حيث يمكن للجنة بناء الخبرات للشركة مع إعطاء مشورات متخصصة للإدارة العليا، مع ضرورة الانتباه أن اللجنة لا يمكنها إصدار القرار النهائي بدون الرجوع الى الإدارة (CCH، 2004، 80 :). (ANAO، 2005، 17 :).

• مدى شفافية اليات المساءلة

إن عملية الإبلاغ الشفافة و الصادقة، سواء في داخل الشركة أو مع أصحاب المصالح، من المواضيع المهمة في بناء نظام فعّال للحوكمة الرشيدة، ولذلك قامت العديد من الشركات بإنشاء وحدة مكلفة بإدارة الحوكمة الاستراتيجية العامة للشركة ، و تشمل مسؤوليات هذه الوحدة (22 : 2005، DFA) :

أ- تقديم الدعم لأمانة لجنة كبار المسؤولين التنفيذيين .

ب- الإشراف على عملية إدارة المخاطر، ومتابعة المخاطر المتوقعة وتنبية الإدارة العليا على ذلك .

ت- المراقبة و الإبلاغ عن الأنشطة الرئيسية .

ث- تنسيق التقارير السنوية و المالية .

ج- وضع إطار استراتيجي للتقييم المستمر واستعراض كيفية أداء الشركة .

ح- دعم التطوير المؤسسي (بالاشتراك مع وحدة الموارد البشرية) .

• مدى فعالية العمل ضمن الحدود المؤسسية

يتأثر نجاح العلاقة التي تبنيها الشركة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجمهور، من خلال سمعة الشركة (درجة النزاهة و المساءلة)، وعلى المستوى العملي، فإن أصحاب المصلحة بحاجة إلى الثقة من أن القرارات التي تؤثر على مصالحهم متخذة بشكل علني

وبحيادية وأن تلك القرارات سيتم التعامل معها بطريقة متسقة من قبل جميع أجزاء الشركة، كما أن الشركة بحاجة الى التأكد من أنها تفسر وأن تدافع عن القرار المتخذ وأن لديها إجراءات واضحة للتعامل باستمرار وبشكل منصف مع أصحاب المصلحة، ويمكن ذلك من خلال تطوير الشركة لبروتوكولات وقوائم مرجعية على نطاق الشركة للتعامل مع أصحاب المصلحة الخارجيين، أي أن العلاقات مع أصحاب المصلحة بحاجة إلى أن تنعكس رسمياً في هياكل الحوكمة الرشيدة لتوفير تدفقات كافية من التواصل لإدارة أي صراعات محتملة في المصالح (12 : 2007، McPhee).

• الامتثال لإدارة المخاطر و نظم الائتمان

ينبغي للمؤسسة أن تدرك أهمية الامتثال في صنع قرارات نظم إدارة المخاطر لمواجهة التغيرات الطارئة في الإدارة و الأهداف و التوجه، حيث أن قوة وشفافية وجودة لجان إدارة المخاطر ومحاربة الاحتيال تساعد على ربط أليات الحوكمة في المؤسسة جنباً الى جنب مع التركيز على النزاهة و الأخلاق برباط قوي لتكوين الخصائص المؤسساتية الأخرى اللازمة لبناء الثقة (15 : 2007، APSC)، (15 : 2007، Stanton).

• فعالية التخطيط الاستراتيجي و مراقبة الاداء و التقييم

إن التخطيط الاستراتيجي و مراقبة الاداء و التقييم، جميعها أدوات أساسية لضمان المؤسسة تطبيقها للحوكمة الرشيدة و قدرتها على تحديد المخاطر المحتملة التي من الممكن أن تؤثر على إمكانيها في تحقيق النتائج المرجوة، حيث ان خصائص المؤسسة (ميزانيتها، موظفيها، ثقافتها، أهدافها، بيئتها) من الممكن أن تتغير بمرور الزمن، ولذلك يجب على المؤسسة أن تمتلك أدوات تسمح لها بالتكيف مع الاحتياجات و الظروف المتغيرة و بسرعة اكتشاف تلك التغيرات وبقدرتها على تلبية الاحتياجات المستجدة، (2007، Murphy 55):، إن البرامج والإجراءات والسياسات ينبغي أيضاً أن تكون منتظمة لقياس مدى فعاليتها في تحقيق النتائج المرجوة، وللتأكد من أنها تعمل بكفاءة، وينبغي لها أيضاً أن تدرس موائمة أهداف البرنامج مع أولويات المؤسسة، كما يجب أيضاً دمج إدارة المخاطر وتخصيص الموارد وإعداد تقارير الأداء (19 : 2007، APSC).

• مدى مرونة النظم الإدارية

إن تسليط الضوء على الفوائد المحتملة من إعادة صياغة نظام الحوكمة الرشيدة في الشركة مما يؤدي الى قدر أكبر من المرونة وبالتالي القدرة على الاستجابة الافضل لاحتياجات الشركة، حيث أن الحاجة الى إتباع نهج مرن في تصميم نظم الحوكمة التقليدية يمكن أن يسهل التعامل مع التغيرات السياسية و البيئية، بسبب أن هذه التغيرات تشترك بمجموعة

خصائص لا يمكن للمؤسسة ذات النظم الجامدة بتجاوزها، وغالباً يكون هنالك خلافات حول سبل تجاوز هذه المشاكل (21 : 2007، APSP) .

وأخيراً، أن متطلبات بناء الحوكمة الرشيدة الفعّالة يمكنها أن تحافظ على صحة الشركة من الإصابة بأمراض الفساد وانعدام الثقة والاستفادة من المنصب، كما يمكنها من الحفاظ على سيرها في تحقيق أهدافها المرجوة بكفاءة وفاعلية ومقاومة التغيرات غير المتوقعة في بيئتها حيث ان السير على نهج الحوكمة الرشيدة لا يضمن النجاح ولكنه يقلل بشكل كبير من فرص الفشل .

المبحث الثالث : أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي

تهتم الحوكمة الرشيدة بكيفية ممارسة عملية صنع واتخاذ القرار والقيادة داخل الجامعة بطريقة من شأنها إتاحة الفرصة أمام أصحاب المصلحة الأساسيين للمشاركة الكاملة في صنع القرار، وهي تتعلق أيضاً بكيفية ممارسة القيادة والعلاقات داخل المدرسة علي أساس من مبادئ الشفافية، والمساءلة والالتزام بالقانون: من سيتخذ القرار؟ كيف سيتخذ القرار، وكيف سيتم محاسبة متخذي القرارات.

من مبادئ مدخل الإصلاح المتمركز على الجامعة الذي تتبناه الحكومة العراقية هو بناء حكومة رشيدة تستند على المشاركة المجتمعية الفعّالة، وانخراط المجتمع المدني في جميع القرارات واتخاذها على مستوى الجامعة فيتم اتخاذ القرار بشكل جماعي وليس شكل فردي من قبل عادات او رئاسات الجامعات الإدارات التابعة لها، وتتطلب الحوكمة الرشيدة إلى جانب المشاركة المجتمعية الفعّالة، قيادة متميزة، وقواعد واضحة للمتابعة والتقييم.

1. محققات الحوكمة الرشيدة في المؤسسات التعليمية :

من أهم ما يحقق نظام الحوكمة الرشيدة في مؤسسات التعليم العالي هو ما يلي (CIPE، 2014):

1. إدارة أفضل للموارد المتاحة .
2. أقصى درجة ممكنة من مشاركة أصحاب المصلحة الأساسيين في عمليات صنع القرارات ورسم السياسات العامة للجامعة
3. مساحة أكبر من الشفافية في التعامل
4. إتاحة الفرصة داخل الجامعة لحرية الرأي وتكوين وجهات نظر مختلفة
5. ممارسة الديمقراطية على أسس صحيحة مما يتيح الفرصة لأكثر عدد من أولياء الأمور في المشاركة

6. توزيع المسئوليات والسلطات وتعريف حدودها مما يؤدي إلى تقوية الاتصال الفعال وتوفير جو من الثقة.

كما أصبحت الحوكمة الجيدة عنصراً محورياً في جدول أعمال التنمية، وهي تعتبر فيما تعدى على نطاق التعليم شرطاً أساسياً لتعزيز النمو الاقتصادي والتسريع في الحد من الفقر وحسن توفير الخدمات.

وتهدف الحوكمة في مجال التعليم المجتمعي إلى تعزيز إمكانيات المساءلة وزيادة المجال للناس كي يعبروا عن أنفسهم في سياق القرارات التي تؤثر في حياتهم والمجتمع والمشاركة في صنع سياسة التعليم وذلك من أجل التمكن من توفير خدمات تعليمية جيدة.

2. عوائق تطبيق الحوكمة الرشيدة في المؤسسات التعليمية :

من أهم العوائق التي تواجه تطبيق حوكمة التعليم هي (ثابت و حرجان، 2016) :

1. لا تزال يوجد هناك فجوة ما بين الالتزام والتنفيذ.

2. هناك هدف نحو إرساء اللامركزية في مجال تنفيذ الأنشطة الخاصة بالتعليم المجتمعي إلا أن ذلك يفتقد إلى العديد من الموارد البشرية والمادية اللازمة لكل محافظة.

3. وبالرغم من أن محور الأمية وتعليم كبار السن يعد استثماراً استراتيجياً إلا أن المشاركة في تمويل برامج التعليم المجتمعي للصغار والكبار من قبل الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لم يتضح أو يحدد بعد.

4. دعم ومساندة برامج التأهيل والتدريب لبناء القدرات الوطنية في مجال التعليم المجتمعي.

3. التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في المؤسسات التعليمية :

بالرغم من سعي الحكومة لتخفيض عدد غير متعلمين في العراق إلا أن الأعداد تزايدت وخاصة بعد أزمة 2014 وعدم حصول الصغار خاصة على التعليم لمدة ثلاث سنوات، حيث أعلنت وزارة التخطيط العراقية أن نسبة الأمية في العراق بلغت 18٪، فيما أشارت إلى أن الإناث يشكلن الجزء الأكبر من هذه النسبة، وإن «نتائج المسح الوطني للنازحين لسنة 2014 الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء في بداية عام 2015 بينت أن نسبة الأمية في العراق بلغت 18٪، موضحة أن «هذه النسبة ارتفعت بين الإناث لتصل إلى 20٪

وأن «نسبة الأمية بين الذكور بلغت 14٪، فيما بلغت نسبة الأمية بين النازحين 14٪»، مبيناً أن «ما يقارب من 22.4٪ من النازحين الشباب تركوا التعليم بسبب النزوح». <http://www.alsumaria.tv/news/145667/ar> (يذكر أن الهيئة العليا لمحو الأمية أعلنت، في 2012، أن عدد الدارسين الأميين من غير الموظفين زاد عن 227 ألف شخص، وفيما بينت أن عدد مراكز محو الأمية في عموم مناطق البلاد بلغ 4332 مركزاً، أكدت أن نينوى تصدرت

المرتبة الأولى عن باقي المحافظات الأخرى في مكافحة الأمية (http://www.mop.gov.iq/mop) تتأثر الخدمات التعليمية كغيرها بالظروف السائدة في مجال الحوكمة، حيث أن إضعاف الديمقراطية والشفافية واحترام القانون تؤثر على المشاركة (موسى، 2009).

وفي إطار التعليم تربط الحوكمة بين العديد من الجهات الفاعلة وهي التي تحدد شروط التفاعل الذي يتم بينهم. فقدرة الآباء على المشاركة في القرارات و محاسبة المؤسسة التعليمية وضمان الوصول إلى المعلومات، مشروطة بتوزيع الحقوق والمسؤوليات في إطار نظام الحوكمة.

كما أن القواعد المحددة لشؤون الحوكمة هي التي تحدد شروط حشد المعلمين وتوزيعهم وتدريبهم، وتؤثر بشدة على دوافع الاساتذة ومهاراتهم وقدرتهم.

وخارج نطاق الدراسة تحدد نظم الحوكمة العلاقة فيما بين أجهزة الجامعة والمجتمع المحلي والحكومة كما تحدد من يضع الأساسيات ويتخذ القرارات بالمجالات الأساسية بدا من المناهج التعليمية وحتى إدارة شؤون الاساتذة والإشراف ومراقبة عملها.

وتختلف الآراء في السياسات الكفيلة بتحقيق هدف الحوكمة الجيدة المنشود. فربما تطلب تحقيق الحوكمة الجيدة إصلاحات سياسية بعيدة المدى وإعادة الترتيبات بعدد من الإصلاحات دون إيلاء عناية كبيرة لترتيب أولوياتها أو لإمكانية تطبيقها.

وما ينجح من إصلاحات الحوكمة في بيئة محددة قد يفشل في أخرى، والتقدم المفيد نحو تحقيق الحوكمة الجيدة وفقا للمؤشرات المطلوبة لا يؤدي حتما إلى تواجده حلول لمشكلات التنمية اوسع نطاقا.

وتكون اللامركزية هي نقل السلطة الادارية وايضا السياسية والمالية إلى عدد من مستويات الإدارة الأدنى، من أكثر إصلاحات الحوكمة انتشارا في العقدين الماضيين.

ويتمثل أحد الافتراضات الأساسية التي تستند إليها مناهج الحوكمة في التعليم عن طريق تفويض السلطة في أنها ستعود بفائدة كبيرة واكيدة على صعيد الإنصاف، ويسود الاعتقاد على نطاق واسع بأن إخضاع مؤدى الخدمات للمساءلة داخل المجتمعات التي يخدمونها ومشاركة هذه المجتمعات بدور كبير في عملية اتخاذ القرارات تعد من الأمور المساعدة على التمكين المختلفة (OECD، 2014)، كما أن نقل عملية وضع القرارات من الإدارات التعليمية وتقرئها إلى المستويات المحلية وزيادة مصداقيتها من هدفه أن يؤثر على الحوافز وبحث مؤدى للخدمات التعليمية على أن يكونوا أكثر تفاعلا مع احتياجات واهتمامات الفقراء في الأرياف والمحرومة من وجود الخدمات التعليمية.

ولقد اعتمدت اللامركزية على اوسع نطاق باعتبارها من إصلاحات الحوكمة بسبب

أنها تقرب من اتخاذ القرارات من الناس، وقد يصدق ذلك فيما يختص بنقل سلطة اتخاذ القرارات والإدارة المالية إلى الهيئات المحلية على اعتبار أن اللامركزية تخضع بسهولة أكبر للمساءلة وأنها أكثر استجابة للوصول للمشكلات المحلية، ولكن اللامركزية يمكن أيضا أن تسعى إلى توفير التعليم وتزيد من التفاوت، وهذا يهتم بكيفية تصميم استراتيجيات اللامركزية ومدى التزام الحكومة المركزية بضمان تكافؤ الفرص .

لابد أن نعلم ان الحكومة لها دور لا يقتصر على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تطبيقها فقط بل يمتد ليشمل ايضا ضرورة توفير البيئة الملائمة لاظهار المصدقية وهذا قد يحقق بالتعاون بين الجهات المعنية المختلفة (كوماني، 2006).

وفي مجال التمويل يقصد حوكمة التعليم بكيفية ترتيب الأولويات وتعبئة الموارد وتحديدها وإدارتها، وتحقيق الشفافية والمساءلة في كيف تم استخدامها.

وتعبير الحوكمة يمكن أن يتخذ معان عديدة الاختلاف في بيئات مختلفة. فاللامركزية مثلا قد يقصد بها إعادة توزيع السلطة في مجال ما (حشد الاساتذة) غير مجالات أخرى (ملف أجور الاساتذة و انشاء المناهج الدراسية) وقد تعني تفويض السلطات الإدارية ولكن الاحتفاظ بدرجة عالية من المركزية في المسؤوليات المالية.

وعلى الرغم من أنه لم يضع إطار عمل خطة شاملة للحكومة ولكنه حدد عددا من المبادئ العامة حيث طوّل من الحكومات بتجديد نظم الإرشاد والإدارة في التعليم والتي من تخصصها أن تلبى الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون ساحة للتقييم وفي حين لا يقترح إطار عمل دأكار نموذجاً محددا للحكومة الجيدة، فإنه يدعو إلى الانتقال إلى نمط أكثر اهتماما على اللامركزية والمشاركة في اتخاذ القرارات والتنفيذ والمراقبة.

كما أن تعبئة الموارد ليست سوى جزء من التحديات الأوسع المطروحة في مجال الحوكمة، ونشاط النظم التعليمية وإنصافها يرتبان أيضا بكيفية جمع الأموال العاملة على التعليم وطريقة توزيع هذه الأموال وإدارتها (الغرياني، 2008).

مع الحاجة المطّردة إلى توسيع قطاع التعليم العالي وتمكين معظم الطلاب من الانتساب إليه، ظهرت على المستوى العالمي ممارسات يمكن وضعها في خانة الفساد، لما لها من انعكاسات سلبية على النظام التعليمي والمجتمع ككل. إن الممارسات السيئة، التي يشار إليها عادة كسوء سلوك أو تحريف، تقوّض جودة التعليم العالي وصدقته في جميع أنحاء العالم. كذلك، إنّ سوء الإدارة وعدم الكفاءة يصبحان لونا من ألوان الفساد إذا لم يُعالجًا، وينعكس ذلك على نمو أي بلد وقدراته، ويؤدي إلى انهياره في ظل المنافسة العالمية.

ففي 30/31 آذار 2016، حصل اجتماع للخبراء في واشنطن، انضم إليه معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي (IIEP) والمجموعة الدولية للجودة التابعة للمجلس الأمريكي

لا اعتماد التعليم العالي (CHEA/CIQG)، وقد وضعنا تقريراً استرشادياً كدعوة من أجل مكافحة الفساد الأكاديمي في التعليم العالي، على أن يكون هيئات ضمان الجودة، وكذلك للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني (جمعيات، إعلام، أهالٍ وطلاب) دور في هذا الإطار، وخصوصاً بعدما تبين أن الدور الحاسم الذي ينبغي أن يؤديه ضمان الجودة في مكافحة الفساد ليس كافياً، والفساد الذي يؤثر بنزاهة العمليات الأكاديمية للجامعات قد يحدث عند المنبع (الترخيص للمؤسسات) أو المصب (إعطاء الشهادات والمؤهلات) بعيداً من عمل هيئات ضمان الجودة، التقرير يقدم أمثلة على مظاهر الفساد في التعليم العالي ووضعت كمبادئ توجيهية.

ومن مظاهر الفساد التي يشير إليها التقرير في تطبيق أنظمة التعليم العالي السهولة في ترخيص المؤسسات، وتعيين أشخاص غير مؤهلين أو من لديهم تضارب مصالح في الهيئات الناظمة، وتعيين المسؤولين الأكاديميين والتنفيذيين لمؤسسات التعليم العالي من دون مراعاة الأصول القانونية التنظيمية ومجالس التعليم العالي، والتدخل السياسي أو التجاري في قرارات الهيئات.

وعلى مستوى الدور التربوي/ التعليمي لمؤسسات التعليم العالي، يتحدث التقرير عن الميول التجارية لبعض المؤسسات، والتحيز في تعيين هيئات التدريس، واختيار الموظفين الأكاديميين وغيرهم من الموظفين على أساس الرشى أو المحسوبية أو النفوذ، وغياب الأساتذة وعدم إيفائهم بالالتزامات المقررة لهم، وتعيين هيئات تدريس غير ملتزمة (غياب - تقاعس)، وتغيير درجات الطالب في مقابل امتيازات معينة (شخصية أو مالية)، واستغلال الطلاب وأولياء الأمور لمصالح شخصية، إلخ، وبالنسبة إلى قبول الطلاب، قد يجري في بعض المؤسسات تجاوز شروط التسجيل التي وضعتها الحكومات والهيئات المنظمة، والتحيز في الالتحاق والقبول، ونشر معلومات كاذبة عن القبول، وتقديم الرشى لموظفي القبول، وتقديم شهادات مزورة و/ أو رسائل توصية مزورة، والتحيز في السكن الجامعي، وقيام أفراد الهيئة التعليمية بإعطاء الدروس الخصوصية. ويلفت التقرير إلى بعض المظاهر في تقويم الطلاب والتلاعب بالنتائج وبيع أسئلة الامتحان أو المواد ذات الصلة به واستخدام طواحين المقالات ورشوة المؤلفين والمصححين وانتحال شخصية المرشحين والكتابة عنهم والانتحال والغش في التقويم المستمر والواجبات والامتحانات والمحسوبية في وضع الدرجات والتحيز في توزيع المنح الدراسية والبعثات، وبالنسبة إلى وثائق الشهادات، تستخدم في بعض الأحيان طواحين الدرجات والاعتماد.

وفي مجال الأطروحات والمنشورات البحثية، لا يتردد البعض بطرح الأطروحات المترجمة من لغات أخرى كعمل أصلي، ونشر المشرفين على أبحاث طلاب الدراسات العليا لنتائج

الأبحاث من دون ذكر أسماء الطلاب، ورفض المراجعين للأبحاث في المجلات لمنشورات منافسيهم، وفبركة البيانات أو النتائج، وسرقة الأبحاث العلمية، وتأثير الهيئات الداعمة في اتجاهات هذه الأبحاث، ومن مظاهر الفساد أيضاً أن تقمع إدارات الجامعات وسائل الإعلام وتمنعها من نشر المعلومات عن سوء السلوك، وتشر هي في المقابل معلومات مضللة.

التقرير يقدم آليات لعلاج هذه المظاهر، لعل أبرزها تطبيق نظم الجودة والتقويم الخارجي لمؤسسات التعليم العالي، ومكافأة النماذج التي حققت معدلات عالية من الشفافية، ونشر قصص النجاح للتوعية، وتحفيز المجتمع، إن الفساد الأكاديمي مشكلة دولية تصيب الدول الغنية والفقيرة على السواء، لذا، من الضروري إنشاء روابط وشبكات بين المنظمات التي تحارب الفساد لتبادل المعلومات بشأن الجامعات والمؤهلات، وزيادة التعاون في مجال بناء القدرات.

وهنا يتضح جلياً هنا أهمية اعتماد الحوكمة من الناحية القانونية خاصة مهم للتغلب على سلبات القوانين والقرارات والانظمة الاساسية المنظمة للجامعة لذا فان هذه هذا القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجامعة تعد هي العامود الفقري لأطر وآليات الحوكمة حيث تقوم وبشك وثيق بتنظيم العلاقة بي الاطراف المتعددة في الشركة وخارجها (الخصري، 2005).

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

1. النتائج

* تقوم الحوكمة بتنظيم العلاقة بين الاطراف الرئيسية في الشركة، المساهمين وإدارة الشركة التنفيذية ومجلس الادارة، بحيث تحدد الحوكمة مسؤوليات كل طرف وحقوقه . وتهدف الحوكمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة، من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على الشركات التقييد بها. وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ تعتبر مرجعية لكافة المؤسسات والشركات. ومن أهم هذه المبادئ وضع إطار فعال لحوكمة الشركات من خلال وضع القوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة التي تتوافق وتتسجم مع القوانين الاخرى السائدة في البلد. بالإضافة إلى تشجيع فعالية السواق المالية في الدولة وحرية تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود، وتأسيس المؤسسات الرقابية اللازمة في الدولة. كما تؤكد مبادئ الحوكمة على تمتع المساهمين بالحقوق التي يضمنها لهم القانون وعلى المساواة بين المساهمين صغارهم وكبارهم وكونهم مواطنين أو أجانب. وتؤكد قواعد الحوكمة على ضرورة تأسيس مجلس إدارة حسب تركيبه، وآلية انتخاب تتوافق مع القوانين ذات العلاقة في الدولة، وتحدد الحوكمة مسؤوليات معينة لمجلس الادارة، يجب التداخل مع مسؤوليات الادارة التنفيذية. كما تشدد مبادئ

الحكومة على ضرورة الإفصاح عن البيانات وعملياتها بشكل دقيق ومنتظم .

* يعد تبني مفهوم الحكومة في العراق، أمراً ضرورياً لمواجهة حالات الفساد المالي والقانوني، ولا سيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح ، أصحاب المصلحة، والمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين فيها والإدارة القانونية، فضلاً عن تخفيض عمليات التداول الداخلي في المعلومات ودعم مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية القانونية .

* فيما يخص حوكمة الجامعات فبعد طرح وزارة التعليم العالي العراقية لمبدأ الخصخصة في قطاع التعليم فيجب اعتماد المصارحة والشفافية واعتماد نظم الجودة العالمية واختيار الاصلاح والاكتفاء لا إدارة الجامعات بعيداً عن المصالح الشخصية والتحزب لإنجاح هذا المشروع في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها العراق .

2. التوصيات

* تطبيق آليات الحوكمة لمعالجة مشكلة الفساد المالي والإداري التي تعاني منها الجامعات الحكومية والاهلية على حد سواء .

* نوصي بتشكيل لجنة عمل مستقلة في الحوكمة، تتكون من الخبراء والمختصين من الأكاديميين والمهنيين وممثلين عن القطاعين العام والخاص في العراق، بهدف زيادة الفهم بقضايا الحوكمة وإنجاز التغييرات المطلوبة في مختلف المجالات المحاسبية والقانونية لترسيخ ثقافة الحوكمة في العراق .

* التزام الشركات بمبادئ الشفافية والإفصاح، وذلك من خلال قيامها بما يأتي :

[1] تحدد كل جامعة من الجامعات الحكومية والاهلية المعترف بها الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، الاستراتيجية وقصيرة الأجل، والإفصاح عنها عبر الوسائل التي تمكن الجمهور من الاطلاع عليها، وان تقوم بنشر تقرير يتضمن مستوى تحقيق الأهداف الموضوع لها .

[2] إلزام الجامعات بنشر التقارير المالية السنوية والإيضاحات المكملة لها وتقرير مراقب الحسابات، على أن تتضمن هذه التقارير العديد من المؤشرات المالية وغير المالية التي تعكس أداء الجامعة، مثل نسب الربحية والسيولة وتطور هذه النسب من سنة لأخرى .

[3] تطبيق الحوكمة الالكترونية للميء كل الاستثمارات والتقييمات الخاصة بالأساتذة او الطلاب على موقع الجامعة .

* مراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة واقتراح التغييرات اللازمة بما ينسجم مع المبادئ العامة للحكومة .

المصادر :

1. ابوحماد، ماجد اسماعيل، 2009، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين .
2. الخضري، محسن أحمد، 2005، حوكمة الشركات. مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر .
3. ريجايوي، مها محمود رمزي، 2008، الشركات المساهمة مابين الحوكمة والقوانين والتعليمات : حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الاول، جامعة دمشق، سورية .
4. عياري، أمال وحوالد، أبو بكر، 2012، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر .
5. الغرياني، المعتصم بالله، 2008، حوكمة الشركات، دار الجامعة الجديدة .
6. كورتل، فريد، 2009، الازمة المالية واثرها على الاقتصاديات العربية، متوفرة على الأنترنت . www.jinan.edu.lb
7. كومانى، لطيف جبر، 2006، الشركات التجارية، مطبوعات الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق .
8. لرحيلي، عوض بن سلامة، 2008، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية .
9. المشهداني، بشرى نجم عبد الله، 2007، «الاطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة»، اطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد .
10. موسى، محمد إبراهيم، 2009، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 493، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء والتشريع .
11. مولود، داؤود سليمان، 2011، تأثير حوكمة الشركات على فاعلية الرقابة الداخلية، بحث مقدم الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين .
12. يوسف، أمير فرج، 1998، حوكمة الشركات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر .
13. Abetz، Senator The Hon Eric، “The Role of Corporate Governance in Improving Transparency and Accountability in the Public Sector”، 2003، available on www.caricom.org .
14. Allegrini، Marco، and Greco، Giulio، 2011، Corporate boards، audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian Listed Companies، Springer Science + Business Media، LLC .

15. ANAO, "Public Sector Audit Committees: Having the Right People is the Key, Better Practice Guide", Commonwealth of Australia, Canberra Australia, 2005 .
16. ANAO, "Public Sector Governance, Volumes 1 & 2: Better Practice Guide", Commonwealth of Australia, Canberra, Australia, 2003 .
17. APSC, "Foundations of Governance in the Australian Public Service", Commonwealth of Australia, Canberra, 2007.
18. APSC, "Foundations of Governance in the Australian Public Service", Commonwealth of Australia, Canberra, 2007.
19. APSC, "Circular No 2001/4: Whistleblowers' reports", 2001, available on www.apsc.gov.au .
20. CCH, "Public Sector Governance", Sydney, Australia, 2004, available on www.cch.com.au .
21. Clemente, Ana Gisbert, and Labat, Begoña Navallas, 2009, Corporate Governance Mechanisms and Voluntary Disclosure, The Role Of Independent Directors In The Boards Of Listed Spanish Firms, the Spanish Association of Accounting and Management, Spain .
22. FSB, "Thematic Review on Risk Governance", Peer Review Report, 2013, available on www.financialstabilityboard.org .
23. Geok, Ong Soo, Kok Bin, Alex See, Teng Kevin, Low Lock, and Shanmugam, Bala, "Fuzzy Logic in Corporate Governance", 2006, available on www.fin.ntu.edu .
24. IIA, 2004, New Governance Rules Require Internal Auditing, Ton at the Top, Issue 21, February .
25. Iscander, M and N, Chamlou, 2002, Corporate Governance a Framework for Implementation. Published in Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and north Africa Region, edited by S Fawzy, Washington World Bank.
26. McPhee, Ian, "Auditor-General for Australia, Governance: the ANAO's Contribution to Making it Happen", 2007, available on www.anao.gov.au.
27. Murphy, J., "Undertaking a Governance Review, paper to the Ethical Leadership and Governance in the Public Sector Conference", Canberra, Australia, 2007 .
28. OECD, 2004, Principles of Corporate Governance Available on : www.oecd.org .

***مجموعة كبار المشرفين هي مجموعة أعضاء من خمسة بلدان تصدر تقريراً يقيم مجموعة ممارسات إدارة المخاطر في كبريات المؤسسات المالية العالمية .
 ***منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر .

